المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 13-07-2007 العـــدد : 16151
الصفحـات : 17 المسلسل : 33

ملف صحفي

المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 13-07-2007 العـــدد : 16151
الصفحـات : 17 المسلسل : 33

أكدوا انه قرار حكيم ويخدم قضية السعوده.. خبراء عرب :

رفع سن التقاعد قرار جريء للاستفادة من الخبرات

القاهرة: عزة عبد العزيز

أشاد خبراء الاقتصاد العرب بالقاهرة بقرار حكومة خادم الحرمين الشريفين برفع سن التقاعد إلي سن ٦٢ عاماً بعد أن كان سن التقاعد ٥٨ عاماً فقط، مؤكدين أن تلك السن أكثر عطاء وأكثر خبره وانه سيؤدي لزيادة الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج التي تقوم بها هذه الفئة وسيجلب فوائد عديدة للمواطنين بدلا من الاستعانة بالوافدين ,و يقول الدكتور حمدي عبد العظيم الأستاذ بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن قرار حكومة خادم الحرمين الشريفين قرار جريء الهدف منه الاستفادة الكبيرة من خبرة هؤلاء في زيادة العطاء وزيادة الإنتاج كما أن له تأثيرا إيجابيا علي سوق العمل، فالمملكة من الدول العربية الكبرى التي لديها برامج خططية لزيادة التنمية في جميع أنواع حياتها، ومن هنا ترى المملكة أن هذه البرامج تحتاج لعدد كبير من القوي العاملة وهذا واضح من خلال استيراد العمالة من الخارج خاصة وأنها تعد من اكبر الدول المستوردة للعمالة، وقال د. حمدي أن قرار المملكة برفع سن التقاعد ٤ سنوات أخرى فوق السن القانوني وهو ٥٨ عاماً قرار أعطي فرصة للعمالة لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي نتيجة زيادة الأنتاج بالإضافة غلي الاقلال من العمالة المستوردة من الخارج وتكاليف نقلها للمملكة ، مشيراً أن بقاء العامل في موقعه مده أكبر تساعده علي نقل خبراته إلي الجيل الثاني من العمالة المبتدئه أو العمالة المتوسطة والفئات الاقل في الخبرة والذين يعملون في نفس المجال، ومن هنا نرى انه قرار إيجابي ويجب أن تعممه باقي الدول من أجل الاستفادة من خبرات هؤلاء الطويلة على مدار سنوات عملهم خاصة المشروعات الاقتصادية الكبرى التي تدر عائداً كبيرا على أي دولة. وتشاركه الرأي الدكتورة زينب صالح رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الأزهر قائلة: انه يجب رفع سن التقاعد في الدول العربيه وليس في المملكة فقط خاصة وأن الشخص ما بعد الستين يكون أكثر عطاء ووقته كله يكون لعمله منذ وصوله إلى مقر عمله حتى انتهاء اليوم كما أن لديه القدرة على الاستمرار ر في العمل الإضافي لفترة أطول على عكس الشباب، وان الرجل بعد سن الستين يصبح أكثر نضوجاً في العقل والفكر ،ففي أمريكا مثالا لذلك هناك أشخاص فوق السبعين ومازالوا يعملون بجد وعطاء أكثر من أشخاص اقل منهم في السن ، وهناك دول كبرى في العالم المتقدم تستفيد من هؤلاء حتى بعد سن التقاعد وتطلق عليهم اسم "مستشارين" وهذا يدل على أهمية هؤلاء ومدى الاستفادة منهم في شتى المشروعات، كما أن قرار مد سن التقاعد إلي ٦٢ يعني تحسن في مستوي المعيشية وزيادة في الدخل القومي، وتضيف د. زينب قائلة: أن مد سن التقاعد وبقاء الموظف في وظيفته إلي سن ٦٢ يعني مزيد من العطاء والاستفادة من الخبرات والإقلال من الخسائر التي قد يؤدي إليها الموظف المبتدئ، ولكن قد يكون لهذا القرار بعض التحفظات منها تكاليف أكثر علي ميزانية الدولة التي تتحمل مرتبات هؤلاء ويمكن تلافيها من خلال مساهمة هؤلاء في زيادة الدخل القومي الذي يتمثل في زيادة الإنتاج، كما يجب أن يتعلم الموظف التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر حتى يصبح أكثر عطاءاً عندما يصل لسن الستين وتكون هناك أستفادة أكبر من خبراته.

ويضيف الدكتور سيد عرض أستاذ عليم الإجتماع بكلية الأداب جامعة جنوب الوادي انه من المفترض أن يكون سن التقاعد ما بين سن ٦٥ و٧٠ عاماً لان تلك الفترة تعد هي سنوات للعطاء وليس العكس كما يدعى البعض لأنهم أكثر خبرة وعطاء من الشباب وإن قرار مد الخدمة في المملكة سيؤدي للرفع من معنوية هؤلاء وجعلهم أكثر قدرة علي العطاء فحينما يخرج علي المعاش في سن مبكرة يصيبه الإحباط، كما أنها قرارات تمتاز بالجرأة لأنها قرارات جيدة الهدف منها زيادة الإنتاج وسيؤدى ذلك إلى نتائج إيجابية خلال الفترة القادمة، مضيفاً أن سن الستين أكثر إتقان للعمل وأكثر ترتيب وحكمة وزيادة في العطاء من أي سن آخر ، كما أن عمالة هؤلاء بجوار صغار السن سيؤدي لافضل نتيجة ممكنه في سوق العمل ،ومن المعروف في سوق العمل أن الشباب هم طاقة والكبار خبرة وعملهم بجوار الشباب سيؤدي إلي إنتاج جيد ويجب أستغلال خبرة الكبار في مجالات معينة ولا يصح أن تستغني عنهم مثل رجال الأعمال وإدارة الأعمال التجارية وأساتذة الجامعة حيث كلما كبروا كلما ازدادت خبراتهم وقدرتهم عل العمل والاستغناء عنهم كارثة تضر الدولة لذا أرى أن قرار المملكة قرار جيد الهدف منه خدمة المملكة. لذا نطالب الدول العربية الأخرى أن تسير على نهج المملكة من الاستفادة من خبرات العاملين الكبار في شتى المجالات التي الهدف منها اقتصاد الدولة.